

الاستعراض الدوري الشامل

وقدرته على تعزيز حرية التعبير والنفاذ إلى المعلومة
وسلامة الصحفيين

photo:
Yura Lutsenko/shutterstock

مبادئ توجيهية لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية

معلومات

1. ما هو الاستعراض الدوري الشامل؟

انطلقت عملية الاستعراض الدوري الشامل في آذار/مارس 2006 و عقدت ثلاث دورات منذ ذلك التاريخ. وهي آلية فريدة داخل منظومة الأمم المتحدة للاستعراض الدوري لسجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة² وباعتباره إحدى الوظائف الرئيسية لمجلس حقوق الإنسان، قام الاستعراض الدوري الشامل بإصلاح وإعادة هيكلة كيفية تقييم منظومة الأمم المتحدة لاحترام حقوق الإنسان.

تهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى تزويد مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بنصائح عملية عن كيفية استخدام عملية الاستعراض الدوري الشامل لتعزيز حرية الرأي والتعبير وسلامة الصحفيين والنفاذ إلى المعلومة وتعزيز قدرتها على المشاركة في العملية في كل مراحلها¹. مع إدراك أن مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية تغطي طيفاً متنوعاً من قضايا حقوق الإنسان وأنها تشارك في العديد من العناصر التي تشكل ولايتها، إلا أن عملية الاستعراض الدوري الشامل تعدّ رافعة فريدة لتعزيز الرؤية والتأثير وتستحقّ إيلاءها الاهتمام واستثمار الوقت فيها. تُعتبر المشاركة معها فرصة مهمة، تقع ضمن ولايات مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، لتعزيز التعاون واستخدام العمليات المتفق عليها دولياً لتوفير حماية حقوق الإنسان في البلد المعني. منذ البداية، تتمتع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بموقع متميز لرصد السياسات التي من شأنها تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فضلاً عن رصد الانتهاكات.

1 وقعت استشارة مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في جميع المناطق عند البحث عن معلومات أساسية لهذه المبادئ التوجيهية. ونقدّر بشكل خاص التعليقات التي قدمها المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في أوروغواي (Institución Nacional de Derechos Humanos y Defensoría del Pueblo) ولجنة تنزانيا لحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة.

2 ووضّحت الجمعية العامة أساس الاستعراض والمبادئ الواجب مراعاتها وأهداف العملية وطرائقها بمزيد من التفصيل في قرارها 5/1 بشأن بناء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وخضعت الآلية لمزيد من التنقيح أثناء عملية الاستعراض من خلال القرار 16/21 والقرار 17/119. على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 5/1 وقرار مجلس حقوق الإنسان 16/21 وقرار مجلس حقوق الإنسان 17/119.

كيف تجري عملية الاستعراض الدوري الشامل؟³

تمتدّ دورة الاستعراض التابعة للاستعراض الدوري الشامل لفترة تتراوح بين أربع سنوات ونصف وخمس سنوات يتم خلالها استعراض سجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتتيح العملية فرصة متكافئة لجميع الدول لتقديم الوضع الراهن فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان في بلدانها. وتضمن الاتساق في عملية التقييم وفي اتخاذ الإجراءات الموصى بها تجاه الدول والإبلاغ عنها.

صُممت العملية لتقديم المساعدة التقنية حيثما تحتاج قدرات الدول والمؤسسات الوطنية إلى التعزيز للتغلب على التحديات. وأنتجت الدول التي استخدمت هذه المساعدة ممارسات جيدة شاركتها في تقاريرها المقدمة إلى الاستعراض الدوري الشامل، ممّا عاد بالفائدة على الدول وأصحاب المصلحة الآخرين على نطاق واسع.

يُعدّ الاستعراض الدوري الشامل عملية تقودها الدولة وتجري تحت رعاية مجلس حقوق الإنسان. وفي الوقت ذاته، يوسع الاستعراض الدوري الشامل نطاقه إلى ما بعد الحكومات، ممّا يسمح للجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة بالمساهمة، بما في ذلك مجموعات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والصحفيين. ويُعدّ أداة قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي كما هو الشأن بالنسبة لخطة عام 2030.

ويقرّ الاستعراض الدوري الشامل بقيمة مساهمات الهيئات الوطنية مثل البرلمانات ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية. ويزيد إشراك مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في العملية منذ البداية من إمكانية تنفيذ الإجراءات الموصى بها على المستوى المحلي. وتمنح المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل هذه الهيئات مصلحة في تعزيز احترام حقوق الإنسان على المستوى الوطني وفي ضمان أن البلد يبلي البلاء الحسن في عملية المساءلة الدولية.

من يقود الاستعراض؟

- يقود الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المكوّن من 74 عضواً من المجلس والذي يرأسه رئيس المجلس، الاستعراض.
- وتحظى كلّ دولة بمساعدة فرق من ثلاث دول، تُعرف باسم "الترويكا"، تتولّى القيام بمهمة المقرّرين. ويتمّ اختيار الترويكا لكلّ دولة من خلال القرعة بعد انتخابات عضوية المجلس في الجمعية العامة.
- وتُسَهّل المفوضية السامية لحقوق الإنسان عملية الاستعراض من خلال تجميع المعلومات من تقارير هيئات الأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية ومجموعات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، وتساعد الترويكا في إعداد التقرير النهائي للاستعراض الذي يجريه الفريق العامل.

ماذا يقيّم الاستعراض الدوري الشامل؟

سيقيم الاستعراض الدوري الشامل مدى احترام الدول لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان المنصوص عليها في:



ما هي آليات الاستعراض؟

ما قبل الاستعراض:

التحضير للاستعراض وتقديم التقارير عن تنفيذ توصيات الدورة السابقة:

تشمل الوثائق التي يجب إعدادها قبل استعراض كل دولة خلال الدورة ما يلي:

- (1) التقرير الوطني الذي يحتوي على المعلومات التي قدمتها الدولة قيد الاستعراض؛
- (2) تقرير أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان بناء على المعلومات الواردة في تقارير الإجراءات الخاصة للمجلس⁴ وهيئات معاهدات حقوق الإنسان⁵ ووكالات الأمم المتحدة الأخرى؛
- (3) تقرير أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان بناء على موجز للمعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة الآخرين⁶ بشأن وضع حقوق الإنسان في الدولة قيد الاستعراض⁷.

أثناء الاستعراض:

استعراض وضع حقوق الإنسان في الدولة قيد الاستعراض:

يُجرى الاستعراض نفسه في جنيف ويتألف من حوار تفاعلي مدته 3.5 ساعات مع الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل يُبث مباشرة على قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت ويمكن للجميع مشاهدته. ويشارك الفريق العامل والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة في حوار تفاعلي مع الدولة قيد الاستعراض.

- ويمكن لأي دولة عضو طرح أسئلة أو تقديم تعليقات أو توصيات إلى الدول قيد الاستعراض.
- ويُسمح للمراقبين⁸ بحضور الجلسة المفتوحة للفريق العامل. لكن يقتصر الحوار التفاعلي على الدول الأعضاء دون غيرها.
- ويجوز لأي دولة من الدول المشاركة في الحوار التفاعلي أثناء الاستعراض في اجتماع الفريق العامل الإشارة إلى المعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة الآخرين.

ما بعد الاستعراض - نتيجة الاستعراض:

بمجرد استكمال الفريق العامل للاستعراض:

- (1) إما أن تقبل الدولة التوصية أو أن تكتفي بأخذها في الاعتبار دون أي التزام بتنفيذها.
- (2) وتسوق الوثيقة الختامية جميع التوصيات التي قدمها الفريق العامل. ينبغي تنفيذ التوصيات التي قبلتها الدولة قيد الاستعراض قبل الاستعراض الموالي.
- (3) أثناء نظر المجلس في نتيجة الاستعراض الدوري الشامل واعتمادها، يمكن لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمنظمات غير الحكومية، الحضور والإدلاء ببيانات خلال الدورة لإجراء تقييم شامل ومستفيض لنتائج الاستعراض.

⁴ الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان هم خبراء مستقلون في مجال حقوق الإنسان تتمثل مهمتهم في تقديم التقارير والمشورة بشأن حقوق الإنسان من منظور مواضيعي أو خاص بكل بلد.

⁵ الهيئات القائمة على ميثاق الأمم المتحدة المنشأة بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والمكونة من خبراء مستقلين مكلفين برصد امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها التعاقدية، على سبيل المثال، لجنة حقوق الإنسان لرصد الامتثال للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل.

⁶ ويشمل أصحاب المصلحة مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمؤسسات الأكاديمية ومعاهد البحث والمنظمات الإقليمية.

⁷ وتُصدر المفوضية السامية لحقوق الإنسان مبادئ توجيهية فنية بخصوص مساهمة أصحاب المصلحة قبل بداية كل دورة من دورات الاستعراض الدوري الشامل. يرد إصدار المفوضية السامية لحقوق الإنسان بمناسبة الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في الملحق 1.

⁸ ويشمل المراقبون المنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمنظمات غير الحكومية. ويمكن اعتماد المنظمات غير الحكومية ذات الصلة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة للمشاركة في دورة الفريق العامل كمراقبين.

(4) وتُتاح فرصة في هذه المرحلة للدولة قيد الاستعراض للردّ على الأسئلة والمسائل التي لم يقع تناولها بشكل كاف أثناء جلسة الفريق العامل، وللردّ على التوصيات التي أثارها الدول أثناء الاستعراض.

متابعة الدول الخاضعة للاستعراض بشأن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات:

لا تنتهي عملية الاستعراض الدوري الشامل بمجرد استعراض سجل حقوق الإنسان للدولة العضو. فهي عملية مستمرة تربط نتائج دورة استعراض واحد بإعداد التقارير المطلوبة من الدولة للدورة التالية. ويحتوي التقرير الوطني في كلّ دورة من الدورات التالية على معلومات عن التقدم المحرز في مجالات التحسين المحددة من قبل الاستعراض الدوري الشامل وكذلك عن أي تطورات في مجال حقوق الإنسان.

وتتحمل الدولة المسؤولية الأساسية عن تنفيذ التوصيات الواردة في النتيجة النهائية للاستعراض. لذلك من الضروري أن تعتمد الدول تدابير للتحسين أو أن تشرع في اتخاذها وفقاً للتوصيات. ويجوز لأصحاب المصلحة الآخرين، على غرار مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، رصد التنفيذ من قبل الدولة وإجراء مشاورات خاصة بهم حول أفضل السبل لتنفيذ التوصيات على المستوى الوطني.

تقارير منتصف المدة:

يجوز للدول، على أساس طوعي، تقديم تقارير منتصف المدة الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات أو بخصوص أي تطورات جديدة ذات صلة بالمسائل التي نوقشت خلال دورة الاستعراض الدوري الشامل.

ويجوز لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية تقديم تقارير منتصف المدة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان بخصوص استعراض دولة معينة، مما يساهم في المتابعة الفعّالة بين الدورات. ترد قائمة تقارير منتصف المدة لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية [هنا](#).

تتمثّل طريقة أخرى تمكّن مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية من المشاركة بشكل فعال في عملية الاستعراض الدوري الشامل في دعوة الحكومة إلى إعداد تقرير منتصف المدة؛ وتقييم ما تمّ إنجازه من حيث متابعة توصيات الدورة السابقة للاستعراض الدوري الشامل والتحديات المتبقية.

الممارسات الجيدة: بناء التحالفات

شجعت عملية الاستعراض الدوري الشامل الجهات الفاعلة الوطنية والوكالات الدولية والإقليمية على اتخاذ مبادرات تعاونية. وأدى التعاون الفعّال بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين في سياق صياغة التقارير الموازية للاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك تقارير منتصف المدة، إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني من أجل تعزيز حقوق الإنسان بشكل عام في البلاد.

وقامت لجنة تنزانيا لحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة في عام 2016، بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية الوطنية تحالف المدافعين عن حقوق الإنسان في تنزانيا وUPR Info (منظمة غير حكومية مقرّها جنيف)، بإشراك أصحاب المصلحة في الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية والسلطات الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة وشركاء التنمية، بشأن التنفيذ الفعّال لتوصيات الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لتنزانيا.

واستفادت لجنة تنزانيا لحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة من خبرة UPR Info الفنية بشأن الممارسات والاستراتيجيات الجيدة لمتابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل ورصدها بالتعاون مع الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية، والسلطات الحكومية المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، وشركاء التنمية، وهيئات الأمم المتحدة. كما عقدت لجنة تنزانيا لحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة في حزيران/يونيو 2016 ورشة عمل استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني حول تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل أفضت إلى تنفيذ استراتيجية ونواتج خطة العمل.

2. ما هو دور مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في عملية الاستعراض الدوري الشامل؟

بصفتها هيئات مفوضة من الدولة ومدعومة بولايات دستورية وتشريعية، تلعب مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية دوراً حاسماً في تعزيز تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان ورصده على المستوى الوطني. وتلعب دوراً مهماً في توفير مساحة للمجتمع المدني في الإشراف على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ومتابعة التوصيات بين الدورات.

وتملك مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية نطاقاً واسعاً للتدخلات الرامية لتعزيز احترام حرية التعبير، وتحسين تنفيذ الحق في النفاذ إلى المعلومة، وتعزيز حماية الصحفيين والمساهمة في القضاء على الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضدهم.

رغم أنه يجوز للفروع الحكومية الأخرى التشاور مع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية عند إعداد تقارير الدولة لآليات حقوق الإنسان، لا ينبغي لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية إعداد تقرير الدولة أو تقديم تقارير نيابة عن الحكومة. يجب أن تحافظ مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية على استقلاليتها وأن تقدم بنفسها المعلومات لآليات حقوق الإنسان كلما كانت قادرة على ذلك.

وبسبب ولايتها المتمثلة في مراقبة امتثال الدولة للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، تلعب مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية دوراً حاسماً في العمليات التي تؤدي إلى تطوير الممارسات الجيدة للاستعراض الدوري الشامل.



photo:

StockImageFactory.com/Shutterstock

مبادئ باريس:

تدعم مبادئ باريس⁹ الدور الذي يمكن أن تضطلع به مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في تعزيز حرية التعبير من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل. وتبيّن المبادئ ضرورة امتلاك مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية لصلاحيات إطلاق التحريات والتحقيقات والحصول على الوثائق والمعلومات من مصادر متنوعة؛ ونشر التقارير والنتائج والتوصيات؛ والوصول إلى الضحايا أو الأشخاص المعرضين لخطر انتهاك حقوقهم في جميع أنحاء البلاد. منذ البداية، تمنح المبادئ مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية إمكانيات تسمح لها بمكافحة الإفلات من العقاب، على سبيل المثال عن طريق إطلاق التحقيقات في الجرائم ضد الصحفيين ومتابعة وضع تحقيقات الشرطة والقضاء.

⁹ وتحدد مبادئ باريس المعايير الدولية الدنيا التي يجب على جميع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، بغض النظر عن حجمها أو هيكلها، تلبيةها إذا كانت تريد أن تكون ذات شرعية وذات مصداقية وفعالة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. يمكن الوصول إليها هنا: <https://www.un.org/ruleoflaw/files/PRINCI-5.PDF>

الأعمال الانتقامية

تتخذ الأعمال الانتقامية بسبب التعاون مع الأمم المتحدة أشكالاً مختلفة، على غرار حظر السفر والتهديدات والمضايقات وحملات التشهير والمراقبة وإدخال تشريعات تقييدية والاعتداءات الجسدية والاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي، والحرمان من الحصول على الرعاية الطبية وحتى القتل.

كما جاء على لسان الأمانة العامة المساعدة في تقريرها لعام 2021 إلى مجلس حقوق الإنسان، تعرّض أفراد ينتمون إلى مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية لتهديدات وأعمال انتقامية بسبب تعاملهم مع الأمم المتحدة والاضطلاح بمهامهم وفقاً لولايتهم. رداً على ذلك، أعاد قرار تاريخي اتخذته لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في شباط/فبراير 2021 التأكيد على حق مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في تقاسم المعلومات بحرية مع الأمم المتحدة دون أعمال انتقامية. كما يشدد القرار A/RES/76/170 الصادر عن الجمعية العامة والقرار A/HRC/RES/12/2 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان على ضرورة ألا تكون مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية عرضة لأي هجمات نتيجة للأنشطة المنوطة بعهدتها، وضرورة أن تحقق الدول الأعضاء على النحو الواجب في أي اعتداءات من هذا القبيل.

تملك جميع آليات الأمم المتحدة، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، إمكانيات محددة للتبديد بالأعمال الانتقامية. كما يمكن الإبلاغ عنها مباشرة إلى ohchr-reprisals@un.org لتسهيل التنسيق والمتابعة. وتتوفر قنوات اتصال آمنة أخرى عند الطلب. يمكن الإبلاغ عن الحالات المزعومة والأنماط على مدار العام. تجدر ملاحظة أنه في سياق الأعمال الانتقامية ضد مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، يشار إلى هذه الأخيرة في مفهومها الواسع ولا ترتبط بالضرورة بالتعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

توفّر المبادئ سبلاً مختلفة لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية للمشاركة مع الهيئات الدولية وآليات الرصد لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويشمل ذلك مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وعملية الاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، وهيئات رصد المعاهدات التابعة للأمم المتحدة. وتقتضي المبادئ أن تشمل ولايات مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، في أوسع معانيها، جميع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. ولا يمكن أن تقتصر ولايات مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية على الحقوق التي تملك تعريفات أو اعترافاً على المستوى المحلي. وتتمتع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بصلاحيات تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى الوطني. لمزيد تأكيد هذا الدور المهم، قرّرت مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية من بين أمور أخرى، خلال المؤتمر الدولي لعام ٢٠١٢ حول «توسيع الفضاء المدني وتعزيز وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان»، مع التركيز بشكل خاص على المرأة: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان» الذي نظمه التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، استخدام الآليات الدولية، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، لرصد حالة الحريات والفضاء المدني في ولاياتها القضائية وتقديم تقارير بشأنها. وأسفر هذا المؤتمر الدولي، الذي شارك في تنظيمه أعضاء التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، عن «إعلان مراكش» الذي يمكن الوصول إليه هنا.

نظراً لاتساع نطاق المشاركة والتعاون اللذين يقتضيهما أداء وظائفهم، تُعتبر مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية قادرة على لعب دور بناء في صياغة وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي تقدّم في نهاية المطاف إلى الدولة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بحرية التعبير والحق في المعلومة وسلامة الصحفيين.

3. ما هي مراحل مشاركة مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في عملية الاستعراض الدوري الشامل؟

الاعتماد

- يجب أن تحصل مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية التي تنوي المشاركة في جلسات الاستعراض الدوري الشامل على اعتماد لممثليها من خلال أمانة الاستعراض الدوري الشامل. يمكن فقط للمنظمات الممثلة تماماً لمبادئ باريس (الحالة "أ") الحصول على الاعتماد لدى مجلس حقوق الإنسان وبالتالي المشاركة في العملية.
- تستغرق عملية منح الاعتماد لطالبيه ثلاثة أيام على الأقل حتى تكتمل.
- يعتبر السجل المشترك لحالة المؤسسات الوطنية، الذي ينشره التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان كل عام مورداً مفيداً في هذا الصدد. ترد قائمة حالة الاعتماد لعام 1202 [هنا](#).

الممارسات الجيدة: بناء تغطية إعلامية

تملك وسائل إعلام مصلحة راسخة في ضمان تغطية الحق الإنساني في حرية التعبير وسلامة الصحفيين والنفاذ إلى المعلومة بشكل كاف في عملية الاستعراض الدوري الشامل. ومن المهم الاتصال بها طوال العملية لأن مشاركتها كأصحاب مصلحة ستزيد أيضاً من اهتمامها بتغطية العملية.

كما يمكن للتغطية الإعلامية للعملية أن تحمل الاستعراض الدوري الشامل أبعد من جنيف وأن تجعله في متناول الجمهور الأوسع، وهم المستفيدون المستهدفون من العملية، وليس فقط المشاركين أو المهتمين أصلاً بالعملية. لهذه الأسباب، يمكن لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية إشراك وسائل الإعلام بشكل مثمر فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل ومشاركة الدولة.



قبل عملية الاستعراض الدوري الشامل، يمكن لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية:

- بناء قدراتها الخاصة المتعلقة بالرصد وجمع المعلومات لتغذية تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن الدولة قيد الاستعراض من خلال إنشاء وحدات رصد مخصصة وإجراءات شكاوى يسهل الوصول إليها داخل مؤسساتها. وفي هذا الصدد، يضمن تعيين شخص لمتابعة العملية الاتساق وبناء المعرفة؛
- تتبع المواعيد النهائية لتقديم المعلومات لتقرير أصحاب المصلحة. وتنتشر هذه المواعيد على الصفحة الإلكترونية الخاصة [بالاستعراض الدوري الشامل التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان](#)؛
- تدريب موظفي مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية على تحليل البيانات والمعلومات وتجميعها وفقاً للمعلومات والمبادئ التوجيهية الصادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان بخصوص التقارير الكتابية لأصحاب المصلحة المعنيين والمتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل؛
- تقديم تقارير موازية أو بديلة، مع مدخلات من مختلف أصحاب المصلحة، وتقارير منتصف المدة عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات السابقة للاستعراض الدوري الشامل؛

- البقاء على اطلاع بشأن متطلبات الاعتماد لحضور جلسات الفريق العامل أو المجلس عند تحديد موعد إجراء استعراضات بلدانها¹⁰؛
- تقديم المساعدة، عند الاقتضاء، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتجميع موجزات المعلومات الواردة من أصحاب المصلحة وحضور جلسات الفريق العامل من خلال ممثل معتمد؛
- تشجيع الحكومة على عقد عملية تشاور واسعة كخطوة أساسية أولى لإعداد التقرير الوطني، مع التركيز، من ضمن أمور أخرى، على حالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض السابق. تشجيع التشاور الداخلي ضمن مختلف الفروع الحكومية ومشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في هذه العملية، بما في ذلك مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمنظمات غير الحكومية وفرق الأمم المتحدة القطرية؛
- تشجيع اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان و/أو نواب اللجان ذات الصلة على أن يكونوا على دراية كاملة بالالتزامات التي قطعتها السلطة التنفيذية في الدورة السابقة، لا سيما الالتزامات التي تتطلب إجراءات برلمانية، والدعوة إلى مساهمة البرلمان في التقرير الوطني الذي يتم إعداده للاستعراض.

أثناء الاستعراض، يجوز لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية:

- المساهمة في الاستعراض من خلال تقديم تقرير مستقل أو معلومات عن حق بعينه، مثل حرية التعبير؛
 - تنظيم بث مباشر أو عرض مسجل لجلسة الاستعراض الدوري الشامل يحضره جميع أصحاب المصلحة ومناقشة إثر المشاهدة للقضايا؛
 - تشجيع تغطية إعلامية محلية هامة لجلسة الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل وإشراك الصحفيين والنقابات والجمعيات في الأحداث ذات الصلة؛
 - اعداد بيانات والإدلاء بها والمشاركة في دورة المجلس التي سيتمّ فيها مناقشة التقرير الختامي واعتماده؛
- وفقاً للقرار 16/21، يحقّ لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية في الدولة قيد الاستعراض، بما يتفق مع المبادئ المتعلقة بحالة المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المرفقة بقرار الجمعية العامة 48/134 (مبادئ باريس)، التدخل مباشرة بعد الدولة قيد الاستعراض خلال اعتماد نتائج الاستعراض من طرف الجلسة العامة للمجلس (الفقرة ج. 2.13).
- تشجيع دولتهم على استعراض توصيات الاستعراض الدوري الشامل ذات الصلة وقبولها، بما في ذلك، على وجه الخصوص، التوصيات التي قد تكون أكثر حساسية والتي تكون الدولة أكثر تحفظاً بشأنها.

بعد الاستعراض، يمكن لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية:

- الانخراط مع وسائل الإعلام المستقلة وجمعيات الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في هذا المجال، لإشراكهم وبناء قدرتهم على جمع المعلومات وإيصال المعلومات إلى الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية ومجموعات المجتمع المدني؛
- عقد مؤتمرات صحفية ورفع مستوى الوعي العام بشأن توصيات الاستعراض الدوري الشامل والوسائل التي تقترحها مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية لتحسين الوضع؛
- الإعلان عن نتائج الاستعراض الدوري الشامل ونشرها في الدولة: من خلال العمل كحلقة وصل بين المنظومة الدولية وأصحاب المصلحة الوطنيين، يمكن لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية مساعدة التنفيذ على اكتساب زخم على المستوى القطري. ويمكنها نشر نتائج الاستعراض الدوري الشامل وإجراء حملات توعية بشأن مسائل حقوق الإنسان التي أثّرت من خلال الاستعراض الدوري الشامل، وبالتالي إشراك أصحاب المصلحة من المجتمع المدني في كل من المسائل وعملية الاستعراض الدوري الشامل؛

10 تتوفر التعليمات الصادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن مساهمات مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمشاركة في الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل على

- تعميم توصيات الاستعراض الدوري الشامل في عملها: إذ لا يتوقف عمل مؤسسات حقوق الإنسان الوطني بعد دورة الاستعراض الدوري الشامل الرسمية. قصد التشجيع على احراز تقدّم بشأن مخاوف حقوق الإنسان التي أثارها عملية الاستعراض الدوري الشامل، قد ترغب مؤسسات حقوق الإنسان الوطني في تضمين توصيات الاستعراض الدوري الشامل في خطط عملها الداخلية ووضع خطة عمل أو استراتيجية للمساهمة في تنفيذ مختلف التوصيات.
- كما تلعب مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية دوراً رئيسياً في تقديم المشورة والدعم للدول في تنفيذ التوصيات، فضلاً عن الرصد والمحاسبة على التقدّم الضعيف، ويجب بالتالي أن تتضمن عمليات الرصد والمتابعة من قبل مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية جميع التوصيات، بما في ذلك التوصيات التي ربما لم تقبلها الدولة حيثما كان

الممارسات الجيدة: اجتماعات استشارية قبل الاستعراض

تجمع العملية التشاركية والنهج التشاروري في المرحلة التحضيرية للاستعراض الدوري الشامل على المستوى الوطني طيفاً متنوعاً وواسعاً من الأشخاص القادرين على توفير معلومات للتقرير الوطني ولمساهمات أصحاب المصلحة الآخرين. ففي عام 2019، قبل الاستعراض الدوري الشامل الثالث للدنمارك، شارك المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان في اجتماع بين منظمات المجتمع المدني واللجنة المشتركة بين الوزارات لحقوق الإنسان، والآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة، حيث كان بمقدور المشاركين تقديم مدخلات أولية للمواضيع التي سيتم تضمينها في التقرير الوطني.

وفي شباط/فبراير 2021، عقد المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، مع تحالف منظمات المجتمع المدني للاستعراض الدوري الشامل الدنماركي، اجتماعاً تشاورياً قبل الاستعراض الدوري الشامل للدنمارك للمجتمع الدبلوماسي في الدنمارك حول التحديات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان، ممّا أعدّ الدول الأعضاء للمشاركة بشكل بناء في الاستعراض الدوري الشامل للدنمارك. كما شارك في الاجتماع أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان.

وأنشأ المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان مجلساً استشارياً للمعهد يتألف من حوالي 50 ممثلاً عن المجتمع المدني والسلطات العامة وأعضاء البرلمان.

4. ما الذي يجب تضمينه في مساهمة الاستعراض الدوري الشامل؟

قام مشروع بحثي أنجزه معهد الدراسات السياسية في باريس (Sciences Po) تحت إشراف اليونسكو في 2020/2021 بتحليل نتائج الاستعراض الدوري الشامل لدول مختلفة ووجد أن عدد التوصيات التي تدرج تحت موضوع حرية التعبير قد ارتفع بعض الشيء على مدى ثلاث دورات. وكانت المواضيع الأكثر ذكراً في هذه التوصيات هي "القوانين والأنظمة" و"سلامة الصحفيين".

وزادت الدول الأعضاء من تركيزها على تعزيز القواعد والسياسات المتعلقة بحرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة والحق في النفاذ إلى المعلومة، على الإنترنت وخارجه، وتعزيز التدابير الحالية لسلامة الصحفيين. وينبغي تعزيز هذا الاتجاه الإيجابي لتحقيق الامتثال الكامل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ويجب على الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ضمان تفعيل الحقوق الواردة في العهد في القانون المحلي للدولة. كما أنّها ملزمة باحترام حرية الرأي والتعبير وحمايتها وتعزيزها في الممارسة العملية، استناداً إلى مبادئ المساواة وعدم التمييز والعالمية. ويجب تضمين هذا العنصر في التقرير الذي تعدّه مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية.

حرية التعبير

إنّ الحق في حرية الرأي والتعبير محمي بموجب القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إلى جانب معاهدات حقوق الإنسان الأخرى. كما تتضمن صكوك حقوق الإنسان الإقليمية في الأمريكتين وإفريقيا وأوروبا أحكاماً محددة لحماية حرية التعبير.

وتعدّ حرية التعبير شرطاً ضرورياً لتحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة¹¹ التي تعتبر أساسية للحوكمة الرشيدة، والتي من دونها لا تستطيع المؤسسات والأنظمة الديمقراطية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولا تحقيق العدالة القانونية والاجتماعية للناس. ولا تعتبر حرية التعبير مجرد حق في حد ذاته، بل عامل تمكين للعديد من حقوق الإنسان الأخرى.

المكونات الأساسية للحق في حرية التعبير هي:

- الحق في اعتناق آراء دون مضايقة؛
- الحق في التماس وتلقي ونقل المعلومات والأفكار من جميع الأنواع، دونما اعتبار للحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو بالطباعة أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

اليونسكو هي هيئة الأمم المتحدة الوحيدة التي تملك ولاية محددة لتعزيز حرية التعبير التي تشمل، على وجه الخصوص، تعزيز "إقامة بيئة إعلامية حرة ومستقلة وقائمة على التعددية في وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة والإلكترونية". كما أنها الوكالة الأممية الرائدة في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام 2012.

الاعتداءات على الصحفيين وترهيبهم

"سلامة الصحفيين والنضال ضد
إفلات قتلهم من العقاب ضروريان
للحفاظ على الحق الأساسي في
حرية التعبير الذي تضمنه المادة
91 من الإعلان العالمي لحقوق
الإنسان".

خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين
ومسألة الإفلات من العقاب

photo:
Roger.Rondon/Shutterstock

تتحمل الدول مسؤولية الاعتراف بحرية التعبير وفرض احترامها. غير أنها أحد الحقوق الأكثر عرضة للانتهاكات. ويجب حماية المدونين والصحفيين المواطنين ونشطاء وسائل التواصل الاجتماعي والعاملين في مجال الإعلام الذين يدعمون الصحفيين في تغطية الأخبار ونشرها بنفس القدر.¹²

- عند تضمين معلومات حول حرية التعبير وسلامة الصحفيين والنفاذ إلى المعلومة، يمكن الرجوع إلى مرصد اليونسكو لجرائم قتل الصحفيين للحصول على نظرة عامة على عمليات قتل الصحفيين حسب الدولة وحالة التحقيق القضائي.

كما أعدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مبادئ توجيهية موجزة بشأن أهم عناصر المساهمة الجيدة يمكن العثور عليها [هنا](#).

أفكار لبناء شراكات للمساهمة في الاستعراض الدوري الشامل:

- تشجيع المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني على تقديم مدخلات جوهرية لعملية الاستعراض الدوري الشامل؛
- عند الاقتضاء، توفير التدريب وبناء القدرات للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك جمعية الصحفيين ووسائل الإعلام، لجمع المعلومات وتجميعها وفقاً للمبادئ التوجيهية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان لعرضها في عملية الاستعراض الدوري الشامل؛
- التنسيق مع أي أنشطة يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات الأمم المتحدة الفردية والمشاركة فيها وتقديم المدخلات فيما يتعلق بإعداد مساهماتها لعملية الاستعراض الدوري الشامل.

5. توصيات الاستعراض الدوري الشامل: كيف يمكن لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية تقديم مساهمات عملية قصد تحسين حرية التعبير وسلامة الصحفيين والنفاذ إلى المعلومة؟

تستخدم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أوروغواي نظام مراقبة التوصيات (SIMORE) الذي أنشأته الحكومة لرصد الامتثال للتوصيات وتنفيذها من قبل مؤسسات الدولة. تسهل هذه الأداة البحث عن وضع حقوق الإنسان في البلاد، سواء بالنسبة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أوروغواي أو للمنظمات الاجتماعية وأصحاب المصلحة الآخرين. علاوة على ذلك، تنسق SIMORE اجتماعات دورية مع ممثلي مختلف هيئات الدولة والمجتمع المدني لإعداد التقارير، والتي يتم فيها دعوة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أوروغواي للمشاركة كمراقب. وفي إطار الوفاء بولايتها، تأخذ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أوروغواي في الاعتبار توصيات الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب معاهدات عند تقييم محتوى قراراتها الموجهة لدولة أوروغواي. على سبيل المثال، مثلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أوروغواي في الدورة التشريعية الحالية أمام لجنة من مجلس النواب واللجنة الخاصة بمجلس الشيوخ لإبداء رأيها في مشروع قانون وسائل الإعلام وكذلك في مسائل تخص حرية التعبير بشكل عام.

يمكن أن تشمل مشاركة مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل أبعاداً مختلفة:

12 اليونسكو هي هيئة الأمم المتحدة التي تتمتع بولاية محددة في مجال تعزيز التدفق الحر للأفكار من خلال جميع أنواع وسائل الإعلام، وهي تشجع بالتالي على تعريف الحماية القانونية فيما يتعلق "بأعمال الصحافة"، بدلاً من قصر تطبيقها على الوظائف المهنية للصحفيين.

الرصد وإعداد التقارير الوطنية:

يمكن لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية توجيه آليات إعداد التقارير الوطنية ورصد تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل من خلال:

- تشجيع الحكومة على إجراء مشاورات أوسع نطاقاً قبل إعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما، تقديم إحاطات عامة بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ توصيات الاستعراض الأخير، مع ضرورة إشراك أصحاب المصلحة مثل الصحفيين وجمعيات وسائل الإعلام والمنافذ الإعلامية والمنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع حرية التعبير والنفاذ إلى المعلومة؛
- مراقبة وتيرة التنفيذ من خلال الحفاظ على حوار مفتوح مع الوزارة الحكومية أو الآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة لإعداد التقرير الوطني، من أجل التأكد من أن التقرير أخذ في الاعتبار المدخلات الواردة من أصحاب المصلحة خلال المشاورات؛
- بناء أوجه التآزر مع آليات إعداد التقارير والرصد الدولية الأخرى مثل الاستعراض الوطني الطوعي بشأن الهدف 61 من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية 16.10 من أهداف التنمية المستدامة التي تدعو إلى "وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية"، وتقرير المديرية العامة لليونسكو حول السلامة الصحفيين وخطر الإفلات من العقاب؛
- إبداء المشورة للحكومة بشأن التزامات الدولة بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والتوصية بالتصديق على المعاهدات الدولية المنطبقة على حرية التعبير والحق في المعلومة؛
- تقديم تقارير منتصف المدة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي قبلتها الدولة أو أخذتها في الاعتبار في دورة الاستعراض الدوري الشامل السابقة؛
- المساهمة في تطوير الممارسات الجيدة، وتقاسم الممارسات الجيدة التي أوصت بها المبادرات الدولية مع الحكومة والسلطات القضائية والمشرعين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تعمل معها مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية.

منع الانتهاكات ومساعدة التحول المتوافق مع حقوق الإنسان:

من خلال اتخاذ مبادرات استباقية تعزز حماية الحقوق، تساهم مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في امتثال البلد لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل. في سياق حرية الصحافة، يمكن لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية:

- إنشاء آليات شكاوى للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام وتوفير استجابة سريعة في حالات الطوارئ المتعلقة بالتهديدات الموجهة للصحفيين؛
- لهذا الغرض، إنشاء آليات للتنسيق مع الشرطة والأجهزة الحكومية ذات الصلة من أجل مكافحة الإفلات من العقاب بشكل أكثر فعالية؛
- التعاون مع الآليات الوطنية لسلامة الصحفيين حيثما وجدت؛ والتشجيع على إنشائها في حالة عدم وجودها، بما في ذلك كتوصية ضمن عملية الاستعراض الدوري الشامل؛
- تعزيز وتقديم التوجيه للحكومة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص بشأن نهج قائم على النوع الاجتماعي يجعل العدالة في متناول الصحفيات ونزيبهات تجاههن؛
- جمع المعلومات عن السياسات الرامية إلى تعزيز حرية التعبير ونشرها؛
- إجراء تدريب للقضاة والمدعين العامين وموظفي إنفاذ القانون والجيش لضمان فهمهم لالتزامات الدولة بموجب قوانين حقوق الإنسان الدولية والقوانين الإنسانية ومتطلبات حماية وسائل الإعلام التي تراعي الفوارق بين الجنسين على الإنترنت وخارج الفضاء الإلكتروني. طوّرت اليونسكو مجموعة كبيرة من الموارد [لتدريب قوات الأمن والقضاء على حرية التعبير.](#)

توصية القوانين والسياسات والممارسات

- إبقاء البرلمان على اطلاع بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل بشأن تحسين حرية التعبير؛
- لفت الانتباه إلى القيود المفروضة على حرية وسائل الإعلام على الإنترنت وخارجه؛
- تسليط الضوء على الحماية القانونية الموصى بها، بما في ذلك حماية الصحفيات، والتي قد تكون غائبة في الأطر القانونية القائمة؛
- التأكيد على السمة المحورية لحرية التعبير والنفاذ إلى المعلومة كعناصر تمكينية للحقوق الأخرى؛
- على ضوء توصيات الاستعراض الدوري الشامل، إبلاغ الحكومات بتأثير القوانين والسياسات الوطنية القائمة والمقترحة على حرية التعبير والحق في المعلومة، وتقديم توصيات محددة لمعالجة أي آثار سلبية على هذه الحقوق.

بناء شراكات للتأثير على توصيات الاستعراض الدوري الشامل

تلعب مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية دوراً محورياً في خلق مساحة لمشاركة المجتمع المدني في عملية الاستعراض الدوري الشامل وفي المساهمة في حماية حرية التعبير. وبالتالي، يجوز لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية:

- عقد فعاليات جانبية مشتركة مع المجتمع المدني أثناء استعراض وضع حرية التعبير في الدولة قيد الاستعراض؛
- رفع مستوى الوعي بشأن توصيات الاستعراض الدوري الشامل والسعي إلى التشاور مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ذات الصلة في اقتراح تدابير لتنفيذها؛
- إطلاق مناقشة عامة حول سبل تحسين الوضع على النحو الموصى به في نتيجة الاستعراض الدوري الشامل؛
- تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل سلامة الصحفيين في أداء واجباتهم والقضاء على الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضدهم؛
- تشجيع الحكومة وجميع أصحاب المصلحة الآخرين على تقديم تحديث منتظم أو تقرير منتصف المدة عن حالة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، لا سيما فيما يتعلق بالتوصيات التي تم قبولها.

6. الاتصال بالآليات الأمم المتحدة الأخرى

نظراً لكونها آلية شاملة تستند إلى التعاون بين طيف واسع من أصحاب المصلحة، أنشأت عملية الاستعراض الدوري الشامل بالفعل روابط رسمية وغير رسمية مع عمليات المراقبة الأخرى ذات الإمكانيات العالية لمزيد من النمو في هذا الاتجاه.

يُعدّ تعزيز حرية التعبير أمراً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة عام 2030، ولا سيما الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة.



- أهداف التنمية المستدامة: تعدّ حقوق الإنسان محورية لجميع أهداف التنمية المستدامة لخطة عام 2030، ويتم إجراء عمليات رصد مختلفة لتتبع التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف. تكمل أهداف التنمية المستدامة والآليات رصد حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عمل بعضها البعض في تغذية عملية الاستعراض الدوري الشامل. يسعى الهدف 16، السلام والعدل والمؤسسات القوية، يسعى جاهداً للتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهْمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

من بين الغايات الرامية لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة نجد الغاية 16.10: **كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.**

وتشمل المؤشرات التي تعكس الامتثال لل غاية 16.10، من عدمه، ما يلي:

16.10.1 عدد حالات القتل والاختطاف والاختفاء القسري والاعتقالات التعسفية والتعذيب التي يتعرض لها الصحفيون وموظفو وسائل الإعلام والنقابيون والمدافعون عن حقوق الإنسان خلال الإثني عشر شهراً الماضية.

16.10.2 عدد الدول التي تتبنى وتنفذ الضمانات الدستورية والقانونية و/أو السياسية للوصول العام إلى المعلومات.

– وضعت **الإستعراضات الوطنية الطوعية** لتتبع التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، وتقودها الدولة، وهي طوعية وتشمل، على غرار الاستعراض الدوري الشامل، العديد من أصحاب المصلحة. تُعدّ المعلومات المنشورة في تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية، ولا سيما بشأن الهدف 16، مصدراً مهماً لتحديد نتيجة الاستعراض الدوري الشامل والتوصيات المتعلقة بالامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير. ويُصبح امتثال الدول لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل نقطة دخول أسهل لتحسين أهداف التنمية لأنّ الالتزامات التي يجب على الدول الأعضاء تقديم تقارير بشأنها من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل ملزمة، في حين أنّ خطة عام 2030 ليست صكاً ملزماً قانوناً.

– **تقرير المديرية العامة لليونسكو حول سلامة الصحفيين ومخاطر الإفلات من العقاب:** يعتبر التقرير آلية فريدة داخل منظومة الأمم المتحدة بسبب ولايتها القائمة لرصد قتل الصحفيين. وقد طُلب من هذه الآلية تعزيز التعاون مع الاستعراض الدوري الشامل.

– **يجعل نداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان،** الذي تمّ إطلاقه أمام مجلس حقوق الإنسان في شباط/فبراير 2020، من مشاركة الجمهور والفضاء المدني من بين المجالات ذات الأولوية، ويؤكد على دور الأمم المتحدة في حماية الفضاء المدني وتعزيزه بشكل أكثر اتساقاً عبر المنظومة. كما تظهر قيمة الاستعراض الدوري الشامل بشكل بارز في هذه النداء.

7. مواد وموارد أساسية:

منشورات الأمم المتحدة:

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1/5: بناء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة؛ https://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=a/hrc/res/5/1
- خطة عمل الأمم المتحدة من أجل سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، 2012؛ <https://en.unesco.org/un-plan-action-safety-journalists>
- نداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان (2020): <https://www.un.org/en/content/action-for-human-rights/index.shtml>
- سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 16 آب/أغسطس 2019، <https://digitallibrary.un.org/record/3826999?ln=en>؛ A/74/314
- الاستعراض الدوري الشامل: نصائح للمشاركة على المستوى القطري لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني؛ مقوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/UPR/Tips_21Sept2020.pdf
- صحيفة الوقائع رقم 19، المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. <https://www.ohchr.org/Documents/Publications/FactSheet19en.pdf>

- إشراك البرلمانات في تعزيز حقوق الإنسان بما في ذلك عمل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة واستعراضه الدوري الشامل: تقرير حلقة العمل الافتراضية للبرلمانيين، 17-18 تشرين الثاني/نوفمبر، التي نظمتها الاتحاد البرلماني الدولي وأمانة الكومنولث ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان؛
<https://www.ipu.org/event/engaging-parliaments-promotion-human-rights-including-work-human-rights-council-and-its-universal-periodic-review-upr>
- تعظيم الاستفادة من الاستعراض الدوري الشامل على المستوى القطري: توجيه عملي؛ مجلس حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان؛
https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/UPR/UPR_Practical_Guidance.pdf
- دراسة حول الممارسات الجيدة الناشئة من الاستعراض الدوري الشامل بقلم ميلون كوئاري، حزيران/يونيو 2021؛
https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/UPR/Emerging_UPR_GoodPractices.pdf
- دليل لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، المنتدى رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، إصدار 2021؛
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/27024Handbook_2021_EN.pdf

منشورات اليونسكو:

- تقرير المديرية العامة لليونسكو حول سلامة الصحفيين ومخاطر الإفلات من العقاب، 2020؛
<https://en.unesco.org/themes/safety-journalists/dgreport>
- اليونسكو: الاستعراض الدوري الشامل وقدرته على تعزيز حرية التعبير والنفاذ إلى المعلومة وسلامة الصحفيين: المبادئ التوجيهية لفرق الأمم المتحدة القطرية، منشورة في عام 2021؛
<https://en.unesco.org/news/unesco-launches-new-guidelines-country-teams-promote-freedom-expression-through-universal>
- اليونسكو: الوقاية والعقاب: البحث عن حلول لمحاربة العنف ضد الصحفيين، ورقة معلومات أساسية لعام 2015، إدواردو بيرتوني؛
fdp.inotreb_hsinup-dna-tneverp/selfi/tluafed/setis/gro.ocsenu.ne//:sptth
- اليونسكو: سلامة الصحفيين الذين يغطون الاحتجاجات؛
<https://en.unesco.org/news/unesco-sounds-alarm-global-surge-attacks-against-journalists-covering-protests>
- اليونسكو: التصدي لخطاب الكراهية على الإنترنت؛
<https://en.unesco.org/news/unesco-launches-countering-online-hate-speech-publication>

مراجع أخرى:

- Global Alliance of National Human Rights Institutions (GANHRI).
<https://ganhri.org/membership/>
- The Civil Society Compendium: A Comprehensive Guide for Civil Society Organisations Engaging in the Universal Periodic Review, a publication by UPR Info;
https://www.upr-info.org/sites/default/files/general-document/pdf/upr_info_cso_compendium_en.pdf
- UPR Mid-Term Reporting: Optimizing Sustainable Implementation, Good practices for UPR Stakeholders, a publication by UPR Info;
https://www.upr-info.org/sites/default/files/general-document/pdf/upr_midterm_report_web_v1_high.pdf



unesco

بدعم من برنامج
التمويل المشترك لليونسكو
لحرية التعبير وسلامة الصحفيين

معلومات عن الكاتبة

هينا جيلاني هي إحدى مؤسسي مفوضية حقوق الإنسان في باكستان. وكانت أول ممثلة خاصة للأمين العام للأمم المتحدة معنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان، وعملت على مدى السنوات الثماني التالية على تمكين المدافعين عن حقوق الإنسان وحمائهم في جميع أنحاء العالم. و حددت، خلال فترة عملها، المواضيع المشتركة في معاملة المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك ثقافة الإفلات من العقاب؛ والترهيب وانعدام الأمن؛ والقيود المفروضة على حرية التجمع والتعبير وتكوين الجمعيات. كما أسست السيدة جيلاني "منتدى العمل النسائي" وهي مجموعة تم إنشاؤها للدفاع عن حقوق المرأة وتحدي القوانين التمييزية في باكستان. وعملت السيدة جيلاني أيضاً كعضو في لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة بشأن دارفور، وحصلت على جائزة السلام الألفية للمرأة في عام 2010.

انجزت هذه المبادئ التوجيهية بالتشاور مع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واستفادت من مدخلاته.

نشرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام 2022.

.7 ©UNESCO, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

هذا الوثيقة متاحة في نسق الوصول المفتوح بموجب ترخيص Attribution ShareAlike 3.0 IGO (CC-BY-SA 3.0 IGO). باستخدام محتوى هذا المنشور، يوافق المستخدمون على الالتزام بشروط استخدام مستودع الوصول المفتوح لليونسكو. لا تعبر التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور عن أي رأي من جانب اليونسكو فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها، أو فيما يتعلق بضبط حدودها. إن الأفكار والآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء مؤلفيه؛ وليست بالضرورة أفكار وآراء اليونسكو ولا تلزم المنظمة.

